عن التوجه المصري نحو باكستان وماليزيا

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

تصاعدت وتيرة الاتصالات بين مصر وكل من باكستان وماليزيا الفترة الماضية، ومن المتوقع أن تتسارع الخطوات في هذا الطريق قريبا، والذي كان خاملا طوال السنوات الماضية، حيث انشغلت القاهرة بحل جانب معتبر من مشكلاتها الداخلية ومواجهة حفنة من التحديات الإقليمية.

لم تنته المشكلات أو جرى تجاوز التحديات تماما حتى الآن، لكن توافرت قاعدة متينة خففت من حدتهما، وظهرت العديد من العوامل التي تدفع القاهرة إلى عدم التراخي في الالتفات إلى الشرق الأدنى وما يدور فيه من تطورات مهمة، فقد بات بؤرة جذب استراتيجي لكثير من القوى التي تحاول ترسيخ أقدامها في بعض دوله.

أدخلت القاهرة تعديلات كبيرة على سياستها الخارجية كي لا تحصرها في نطاق المصالح المباشرة والتهديدات العميقة للأمن القومي، فهناك مصالح يمكن خلقها في مناطق تبدو بعيدة جغرافيا وقريبة سياسيا واقتصاديا، وثمة تهديدات غير مباشرة ربما تصطحب معها ارتدادات مختلفة تحوّلها إلى مباشرة في أيّ لحظة.

يمكن التوقف عند حالتي باكستان وماليزيا لمزيد توضيح المشهد وما يكتنفه من غموض في أذهان البعض، فالأولى لها علاقات تاريخية مع مصر، لكن عدم تفعيلها أصابها بالجمود دون تفسيرات كافية من الطرفين، ومنذ حوالي عام بدأت القاهرة ترسل إشارات سياسية إيجابية إلى إسلام آباد التي التقطتها سريعا وتجاوبت معها بما فُهم منه أنها مستعدة لتطوير العلاقات والتفاهم حول الأطر التي تدفعها إلى الأمام.

الثانية، ماليزيا، ارتبطت في عقل النظام المصري بأنها قاعدة خلفية لجماعة الإخوان المسلمين، ما أصاب العلاقات معها بالتكلس، إلى أن أدركت القاهرة أن هذه السياسة حملت معها نتائج سلبية، حيث تحوّل الخطاب الإسلامي إلى خطاب وحيد تستمع إليه كوالالمبور وتطرب له بعض نخبها السياسية، بما أرخى بظلال قاتمة على الخطاب المصري الرسمي الذي بدأ الحكم عليه يتأثر بالمظلومية الإخوانية الشهيرة.

من الخطأ الجزم بأن مصر استدارت نحو باكستان وماليزيا لمحاصرة ظواهر إسلامية أو تطويق تركيا ومراقبة إيران لأن البراغماتية في العلاقات بين الدول تخضع لمقاييس متنوعة ولكل طرف أهدافه ومبرراته

لعل القمة الإسلامية التي عقدت في ديسمبر 2019 في كوالالمبور وقامت تركيا بهندستها سياسيا، دقت جرس إنذار لدى القاهرة، حيث حضرها زعماء دول إيران وقطر وتركيا وعدد كبير من ممثلي الحركات الإسلامية، ربما جاءت نتائجها أقل من توقعات أنقرة، لكن نبّهت إلى الأهمية التي تمثلها ماليزيا لتركيا وحلفائها الإسلاميين.

ترتبط القاهرة وإسلام آباد بعلاقات تعاون أمني قوية في مجال مكافحة الإرهاب بحكم تمركز الكثير من العناصر المتطرفة على الحدود بين باكستان وأفغانستان وتضم كوادر من أصول مصرية، كما أن تنامي الإرهاب العابر للحدود ومعاناة مصر من روافده أسهم في رفع مستوى التنسيق الأمني معها، لكن ذلك لم يمتد إلى مجالات أخرى.

استشعرت مصر مخاطر الغياب، في حين ضاعفت إيران من حضورها وقامت تركيا بتوثيق علاقاتها في باكستان، وهو ما يؤدي إلى إمكانية التأثير على هامش التنسيق الأمني بين القاهرة وإسلام آباد لحساب هاتين الدولتين، لذلك بدأت خيوط التواصل تتمدد بين مصر وباكستان مؤخرا وتشمل أفكارا واعدة حول تعاون عسكري واقتصادي وديني يسمح باستعادة جزء من ميراث التعاون المشترك.

أصاب اهتمام مصر بباكستان، والعكس صحيح، بعض القوى الإقليمية بالحيرة، خاصة تلك التي كانت تتمتع بنفوذ تقليدي، فلا أحد يعرف حقيقة التطور المصري الحاصل أو أهدافه والحدود التي يمكن أن يصل إليها بعد أن ارتفع مستوى الاتصالات بين القيادة السياسية في البلدين، وتواتر الحديث عن زيارة سوف يقوم بها رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان إلى القاهرة قريبا.

تختلف الدوافع والأهداف في حالة ماليزيا، لكن ثمة تطورا تدريجيا معها، حيث استبعدت مصر العنصر الإسلامي من المعادلة، أو وضعته في الخلفية، وتتعامل معها وفقا للمصالح الاستراتيجية في هذه المرحلة، والتي تقود حتما بعد وقت إلى إعادة النظر فيما يتردد حول تحول ماليزيا إلى منطقة جذب لجماعة الإخوان في ظل ما يتردد حول تحويلها إلى بديل عن تركيا التي شرعت في التقارب مع مصر ولا تستطيع تحمل تكاليف احتضانها للعناصر الإخوانية في هذا التوقيت.

من الخطأ الجزم بأن مصر استدارت نحو باكستان وماليزيا لمحاصرة ظواهر إسلامية أو تطويق تركيا ومراقبة إيران، لأن البراغماتية في العلاقات بين الدول تخضع لمقاييس متنوعة، ولكل طرف أهداف ومبررات تدفعه للتحرك حيال هذه الدولة وتلك، والطرف المستهدف لديه من المصالح ما يجعله ينجذب أو لا للرسائل السياسية.

تجاوزت الكثير من القوى الإقليمية، وبينها مصر، فكرة انتظار التهديدات حتى تطرق أبوابها، وشرعت في تخطي عملية البحث عن شبكة المصالح القريبة، لأن هناك تقاطعات تحدث يمكن أن تجلب معها انعكاسات على بعض القضايا المشتركة، فذهاب القاهرة إلى إسلام آباد أو إلى كوالالمبور، والعكس، لا يعني الحصول على مردودات آنية للعلاقة لأن عملية البناء وتعزيز الثقة وجني المكاسب تحتاج إلى وقت.

تقوم مصر بهذه المهمة وقد قطعت شوطا جيدا مع البلدين سوف تظهر تجلياته الفترة المقبلة في شكل اتصالات وتبادل زيارات وتوقيع اتفاقيات في مجالات متعددة، لأن القاهرة أنهت التقوقع حول ذاتها والتمحور في نطاق الفضاءات السهلة، وتتخلى عن تركيز جل اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط كزمام تقليدي في حركتها الإقليمية.

تعمل التوجهات المصرية على تنويع العلاقات بين القوى المؤثرة في العالم وخلق مصالح مشتركة معها لتضييق الحركة أمام خصومها، لأن غياب القاهرة عن التفاعل مع دولتين في حجم باكستان أو ماليزيا عوضته قوى أخرى، والأخطر أن حضور هذه القوى، وفي غالبيتها منافسة، جلب معه نتائج سلبية على الأمن القومي المصري، في حالة ماليزيا تحديدا التي كادت تتحول إلى قاعدة لاستقبال رديف الإخوان.

تكمن المعضلة التي تقابلها القاهرة في كيفية التوفيق بين تطوير علاقاتها مع باكستان وعدم خسارة جارتها الهند التي تتمتع بعلاقات قوية مع مصر، ما جعل التوجه بطيئا في البداية إلى أن تمكّنت من إحداث توازن بين الجانبين يكسبها باكستان ولا تخسر بموجبه الهند، وقوامه تحييد الأزمة المستعصية بينهما والخاصة بإقليم كشمير.

كما أن التحركات الراهنة بعيدة عن فكرة مناطحة قوى أخرى، مثل تركيا أو غيرها، لأن الاستدارة المصرية نحو باكستان محكومة بعوامل خاصة بمصالح البلدين فقط، وإن كانت تنطوي على محتوى يبدو مزعجا لأنقرة التي نجحت في تطوير علاقاتها مع إسلام آباد في ظل تذبذب علاقات الأخيرة مع بعض القوى العربية المؤثرة.

بعض مقتضيات الشرف

علي الصراف
كاتب عراقي

يقتضي الشرف أنك عندما تكون عميلا لطرف ما، أن تتلقى راتبك منه. ساعتها يُصبح كل ما تفعله مبررا، لأنك تخدم سيدك ووليّ أمرك، وهو يدفع لك لتعيش.

لو كنت جاسوسا مثلا، فإن الشيء الصحيح هو أن تتلقى راتبك ممن تتجسس لصالحه، لا ممن تتجسس عليه.

أي شيء مقلوب يجعل العلاقة بينك وبين وليّ أمرك علاقة خسيسة، ووليّ أمرك نفسه خسيس، ليس لأنه يبخل عليك براتبك، بل لأنه يستخدمك كعميل، ويجبرك على أن تتصرف كلص أيضا. وهذه من دون أدنى شك علاقة وضيعة.

سوف تقول لي إنك "تؤمن" بذلك الوليّ، إيمانا دينيا، وتطيع أوامره لتكسب رضاه ورضى ربه من خلاله، وهو ما يبرر لك أن تعمل كل شيء، بما في ذلك أن تنهب وتسطو وتقتل وتمارس أعمال الفساد. ولكن هذا كله لا يبرر أن تبقى بلا راتب. كما أنك تعرف أنه ما من إيمان ديني، يبرر أن تمارسه من طريق الفواحش. كل الديانات السماوية تحض على نبذ الفواحش، ولا ترضى باتخاذها سبيلا لمرضاة أيّ أحد. نوع عجيب من التشوه الأخلاقي هو الذي يجعلك تقتنع بأن الجريمة هي الطريق القويم. كما لا بد أنك تعرف أن هذا الطريق يدل على أن وليّك نفسه وليّ فاسد العقل، نصّاب، ومجرم، كأيّ زعيم مافيا، أو أسوأ. لأن زعيم المافيا حتى وإن أجبرك على أن تنهب لصالحه، فإنه يعطيك راتبك في النهاية. لا يوجد زعيم مافيا عرفته الكرة الأرضية حتى الآن، يقول لأتباعه بعد أن يحملوا له المال: اذهبوا لتأخذوا أجوركم ممن قمتم بسرقته.

واضح تماما، أن هذا شيء غير معقول حتى بمقاييس المافيات. إلا أنه يصح بالنسبة إلى الحشد الشعبي في العراق.

فهذه الجماعات تعمل لصالح الوليّ الفقيه، إلا أنها تقبض رواتبها من ميزانية العراق، وتتسلح بما تشتريه الحكومة العراقية من أموال الشعب، وتعتبر نفسها جزءا من جيشه ولكنها ترفض إطاعة أوامر "القائد العام للقوات المسلحة" في البلد الذي تنهبه، وتطيع أوامر قائد عام في بلد آخر. وهي تخدم مصالح ذاك البلد، وتخوض حروبه، وتمارس الاعتداءات والجرائم باسمه وبتوجيه منه، وتعتبر نفسها من جنوده، إلا أنها لا تقبض رواتبها منه، ويقول لها زعيمها: اذهبوا لتأخذوا أجوركم ممن قمتم بسرقته.

وهم عصابات جريمة منظمة لا تتبع أيّ نظام للقيم. وتضطرها الظروف إلى الشعور بأنها تملك ترخيصا للقيام بأيّ عمل، مهما كان بشعا أو شنيعا أو فاحشا. وقادتها يرفلون بنعيم الجريمة، ويرون أنفسهم فوق الدولة وفوق القانون. إلا أن السبب وراء ذلك هو أنهم بلا رواتب، وليسوا مسجلين في سجلات الدولة التي يقومون بخدمتها.

لا توجد مشكلة في أن يكون لإيران جيش من العملاء والجواسيس في العراق ولكن ليس من المعقول أن يبقوا مضطرين إلى تدبير معيشتهم بوسائل النهب والسطو وباقي أشكال الجريمة الأخرى

ووليّهم الفقيه لا يتعامل معهم على سوية واحدة. ربما لأنه يحتقر البعض بينما يكرّم البعض الآخر.

فبينما ينتظر منهم في العراق، أن ينهبوا الأموال لصالحه، عن طريق شركات وهمية، وعقود مزيفة، ومشتريات لا حاجة لها، ولا يعطيهم شيئا في المقابل، فإنه كان يدفع نحو ملياري دولار كل عام لزبانيته الآخرين في لبنان. صحيح أن كتيبته في لبنان تقوم بالأعمال نفسها، ولكنها في الغالب تقوم بتدوير ما تحصل عليه داخل دوائرها نفسها، ولا ترسل الأموال إلى طهران. طهران هي التي تدفع لها رواتب مجنديها. بينما لا تدفع رواتب عملائها في العراق ولا في اليمن، ربما على سبيل التمييز، وربما على سبيل الاحتقار، ولكن بكل تأكيد على سبيل الاستهانة بالحقوق.

في النهاية، فإنك إذا كنت تتحكم بجيش، من "الغلمان" كما كان يسمّيهم الشاه إسماعيل، فهؤلاء يستحقون أن يُعاملوا على حد سواء على الأقل. بما يعني أن تكون لهم سجلات في مكاتب المافيا الرئيسية في قم، وأن تكون لهم مخصصات، وأن تتوفر لهم ولأسرهم ضمانات تتعلق بالرعاية الصحية والتعليم والتقاعد والخدمات الأساسية الأخرى. أما أن توظفهم من دون ضوابط ولا معايير ولا رواتب، وكأنهم حشد من الغوغاء، يموت الذي يموت منهم كالكلب السائب، فذلك غير أخلاقي، وليس ممّا يتسم بالشرف.

لا توجد مشكلة في أن يكون لإيران جيش من العملاء والجواسيس في العراق، أو في مكان آخر. ولكن ليس من المعقول أن يبقوا مضطرين إلى تدبير معيشتهم بوسائل النهب والسطو وباقي أشكال الجريمة الأخرى.

أيّ قائد عام يجب أن يشعر بالخجل من أنه يطلب من جنوده أن يخوضوا حروبه، بينما هو لا يملك حتى سجلات بأسماء هؤلاء الجنود، كما لا يدفع لهم قرشا.

حسن التصرف مع الجنود، هو جزء من شهامة القائد العام والوليّ الفقيه، إذا كان يفقه شيئا من مقتضيات الشرف. أما التصرف بالخساسة التي تجعل هؤلاء الجنود مسجلين على سجلات حكومة أخرى، ويقبضون رواتبهم منها، فهذا يجعل القائد الذي يقومون بخدمته أدنى مكانة وأقل احتراما من أيّ زعيم مافيا يدفع رواتب موظفيه.

هم أنفسهم يستطيعون أن يقولوا لقائدهم العام "عمالة"، فهمنا. "ولكن مو ها الثخن".

سقط المتاع لا يعرفون حقوقهم، لأنهم كذلك. هذا مفهوم. ولكن القائد الحقيقي لا يصح أن يتعامل معهم كما يتعامل مع القمامة، حتى ولو جاء بهم من براميلها. على الأقل، يقتضي الواجب منه أن يرفعهم فوق البراميل، ليؤكد احترامه لهم. تأمل في الصورة التالية: عندما يؤدي الجنود التحية العسكرية لقائدهم، فإنه يرد على التحية بمثلها، تعبيرا عن الاحترام. أما أن يجبرهم على العيش مما ينهبون، ولا يدفع لهم، ويترك غالبيتهم العظمى تعاني شظف العيش، فهذا كثير بكل المقاييس، وليس فيه ذرة من الاحترام.

الحشد الشعبي في العراق، يجب أن ينتفض لكرامته على الأقل. وبدلا من أن يخرج باستعراضات عسكرية في بغداد بمناسبة ذكرى تأسيسه السابعة، ليثبت ولاءه لإيران، فإن بعض مقتضيات الشرف تملي عليه أن يطالب قائده العام في إيران بدفع رواتب موظفيه، وأن يجنبهم الخوض في المزيد من الفواحش.

يستطيع المرء أن يراهن، لو أن الحشد الشعبي في العراق، كان حشدا مسجلا في سجلات حكومته (الحقيقية)، ويقبض رواتبه ويحصل على أسلحته منها، فإنه سوف يطوّر نظاما للقيم يجعله أقل استعدادا لارتكاب خطايا تجعله يبدو وكأنه جيش من شذاذ الآفاق.

لا بد أنه سوف يتصرف كجيش يستحق الاحترام، ويفرض النظر إليه كجيش لا كمجرد حثالة، فيتخطى الحاجة إلى ممارسات قذرة من قبيل رعاية أعمال التهريب أو أدارة نوادي الفاحشة، أو تزوير السجلات للحصول على رواتب إضافية لموظفين وهميين.

كل هذا سوف يُصبح زائدا عن الحاجة. الاحتلال الإيراني نفسه للعراق أو لليمن، سوف يكون احتلالا "محترما". يحترم نفسه على الأقل.

هل سأل أحد من قادة الحشد الشعبي نفسه، على سبيل المثال، لماذا لم يظهر بينهم من يحتل مكانة حسن نصر الله في نفس القائد العام؟

الجواب بسيط. حسن نصر قائد كتيبة تتلقى رواتبها من الحرس الثوري الإيراني. بينما الآخرون هم الذين وضعوا أنفسهم في هذا الموضع الخسيس، فتحوّلوا إلى لصوص، يعيشون على ما ينهبون، ويؤدون التحية لقائد لا يرد عليهم بالمثل. يعتبرهم زبالة، وهم به مؤمنون!

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk